مؤسسة النقد العربي السعودي
SAUDI ARABIAN MONETARY AGENCY

التطورات النقدية والمصرفية

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م

إعداد
إدارة الأبحاث الاقتصادية

شوال ١٤٣٦هـ أغسطس ٢٠١٥م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣
١-١ عرض النقود ٣
١-٢ القاعدة النقدية ٤
١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤
١-٤ الأصول الاحتياطية ٥
ثانياً: السياسة النقدية ٦
ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧
٣-١ الودائع المصرفية ٧
٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨
٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨
٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٩
٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١
٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١١
٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٣
٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٤
رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٥
خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٦
سادساً: صناديق الاستثمار ١٧
سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٧
ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٥م ١٨
تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٥م ١٩

أولاً: التطورات النقدية

١-١عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١,٩٥ في المئة (٣٤,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٢٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٥٥,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نمواً سنوياً نسبته ١٠,٥ في المئة (١٧٣,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

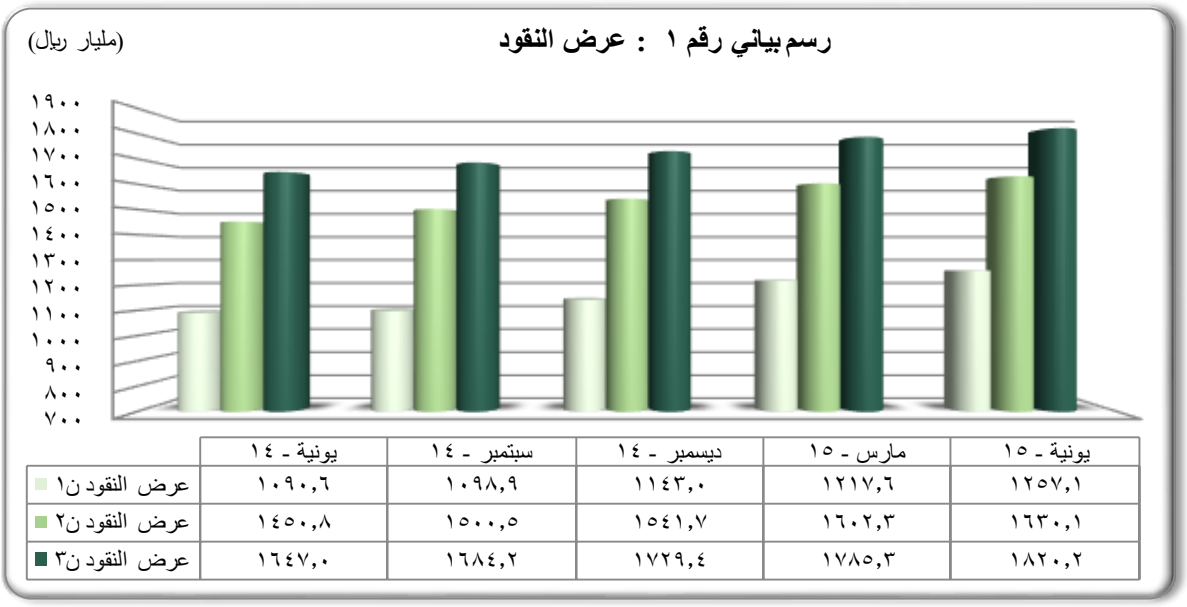

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
عرض النقود ن١	١٠٩٠,٦	١٠٩٨,٩	١١٤٣,٠	١٢١٧,٦	١٢٥٧,١
عرض النقود ن٢	١٤٥٠,٨	١٥٠٠,٥	١٥٤١,٧	١٦٠٢,٣	١٦٣٠,١
عرض النقود ن٣	١٦٤٧,٠	١٦٨٤,٢	١٧٢٩,٤	١٧٨٥,٣	١٨٢٠,٢

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٣,٣ في المئة (٣٩,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٥٧,١ مليار ريال أو ما نسبته ٦٩,١ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة (٧٤,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٣ في المئة (١٦٦,٥ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٣٠,١ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة (٦٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٤ في المئة (١٧٩,٣ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٢ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) لتبلغ ٣١٣,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة (١٧,٨ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٢ في المئة (٣١,٦ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٤,٥ في المئة (٧,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٤,١ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٨,٤ في المئة (١٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٩ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٥ في المئة (٣,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة (٤,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٦ في المئة (١٠,٥ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ١٦,٤ في المئة (٤,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٩ في المئة (٤,٨ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٣,٨ في المئة (٩٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٠٢,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٦ في المئة (١٢٥,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٢ في المئة (٢٥٥,١ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٣,٨ في المئة (٩٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٤٩١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٦ في المئة (١٢٦,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٤ في المئة (٢٥٨,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٠,٣ في المئة (٢,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٥ في المئة (٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٩,١ في المئة (٣,٠ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

رسم بياني رقم ٢ : صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي

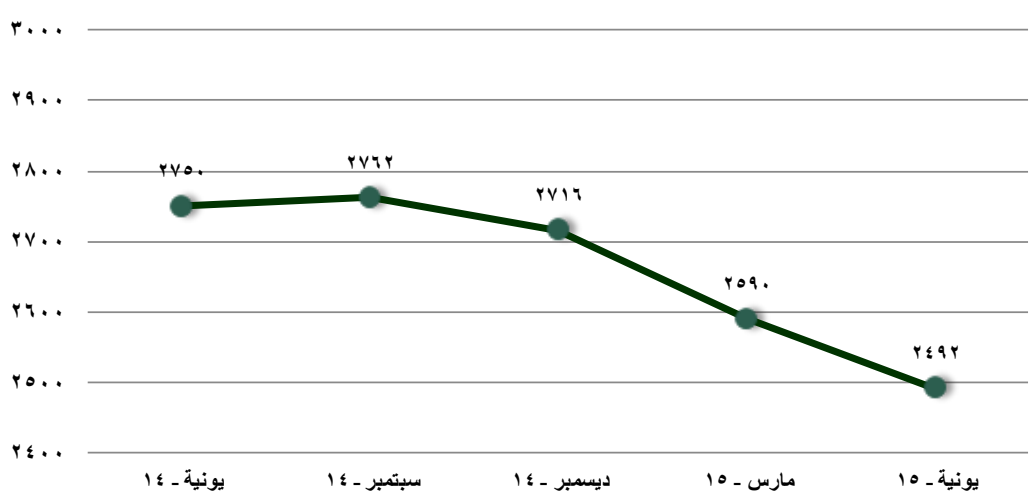

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٣,٧ في المئة (٩٧,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٢٠,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٧ في المئة (١٢٨,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٥ في المئة (٢٦٣,٥ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م (رسم بياني رقم ٣).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١,١ في المئة (١٣٧ مليون ريال) ليبلغ ١١,٩ مليار ريال، وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٩,٤ في المئة (٥٧,١ مليار ريال) لتبلغ ٦٦٥,١ مليار ريال، في حين

رسم بياني رقم ٤ : الودائع المصرفية حسب النوع

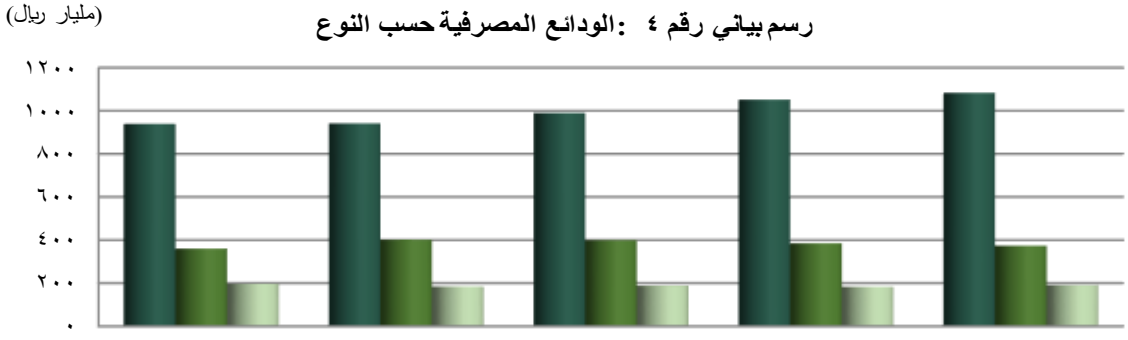

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
الودائع تحت الطلب	٩٣٩,١	٩٤٠,٨	٩٨٩,٢	١٠٥٠,٩	١٠٨٣,٠
الودائع الزمنية والإدخارية	٣٦٠,٢	٤٠١,٦	٣٩٨,٧	٣٨٤,٧	٣٧٣,٠
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٩٦,٢	١٨٣,٧	١٨٧,٧	١٨٣,٠	١٩٠,١

انخفضت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٧,٩ في المئة (١٥٤,٨ مليون ريال) لتبلغ ١٨٠٨,٤ مليار ريال. كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٢,٦ في المئة (٨٩٤ مليون ريال) ليبلغ ٣٣,٣ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

علماً ان الحكومة قامت مؤخراً بإصدار سندات تنمية بقيمه ١٥ مليار ريال تم طرحها على مؤسسات محليه.

ثانياً: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبقت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م وهي على النحو التالي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٧٤ مليون ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م مقابل ١١٢ مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٥م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٦٩,٨ مليار ريال للربع الثاني من عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٩٢,٩ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٥م .

٢. الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٣. ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند حوالي ٩ مليار ريال.

٤. استقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م عند ٠,٧٧٥٠ في المئة. وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر

نحو ٤٩ نقطة أساس لصالح الريال بنهاية الربع الثاني لعام ٢٠١٥م مقارنة بـ ٥٠ نقطة أساس في نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

٥. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي(Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (٢٧,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٤٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,١ في المئة (١٥٠,٦ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٤ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٣,١ في المئة (٣٢,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٨٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٢ في المئة (٦١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

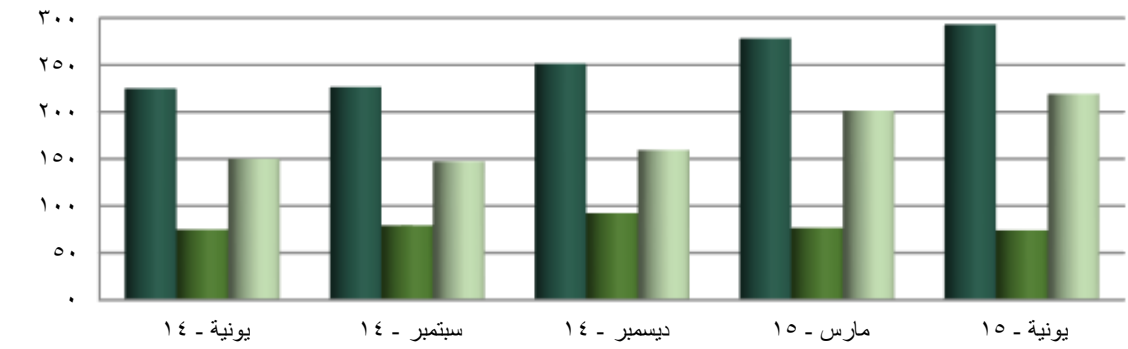

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
الأصول الأجنبية	٢٢٤,٩	٢٢٦,٦	٢٥١,٦	٢٧٨,١	٢٩٣,٢
المطلوبات الأجنبية	٧٤,٧	٧٩,٣	٩٢,٣	٧٦,٧	٧٤,١
صافي الأصول الأجنبية	١٥٠,٢	١٤٧,٣	١٥٩,٣	٢٠١,٤	٢١٩,١

سنوياً نسبته ١٥,٣ في المئة (١٤٤ مليار ريال). وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,٠ في المئة (١١,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٧٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٥ في المئة (١١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣,٦ في المئة (١٢,٨ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٣,٨ في المئة (٧ مليار ريال) لتبلغ ١٩٠,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,١ في المئة (٦,٢ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م حوالي ٢٢١٠,١ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٣٤,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٦٤,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٨ في المئة (١٧٨,٤ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٥,٤ في المئة (١٥,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٩٣,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٥ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٠,٤ في المئة (٦٨,٣ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٣,٣ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٢,٨ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

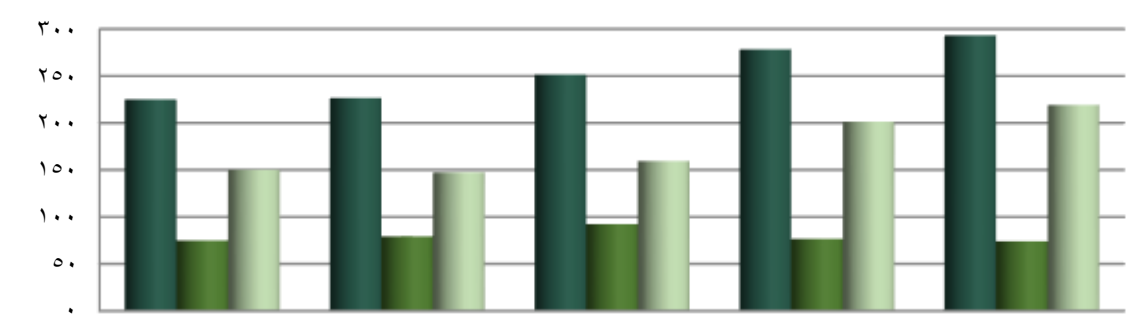

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
الأصول الأجنبية	٢٢٤,٩	٢٢٦,٦	٢٥١,٦	٢٧٨,١	٢٩٣,٢
المطلوبات الأجنبية	٧٤,٧	٧٩,٣	٩٢,٣	٧٦,٧	٧٤,١
صافي الأصول الأجنبية	١٥٠,٢	١٤٧,٣	١٥٩,٣	٢٠١,٤	٢١٩,١

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٣,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٤,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٩ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (٦٤٨,٣ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٤ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٨,٨ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢١٩,١ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢٦,٤ في المئة (٤٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٨ في المئة (٣٨,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٤٢٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٣١,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نسبته ٨,٤ في المئة (١١٠,٦ مليار ريال)، وانخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ٨٦,٦ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٥,٧ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٤ في المئة (٤٣,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٣٣١,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٣١,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٦ في المئة (١١٦ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م إلى٨٠,٩ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٩,٥ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٣ في المئة (٥,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٣٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٤ في المئة (٥,٤ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع

الثاني من عام ٢٠١٥م حوالي ٥,٧ في المئة مقارنة بنسبة ٦,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

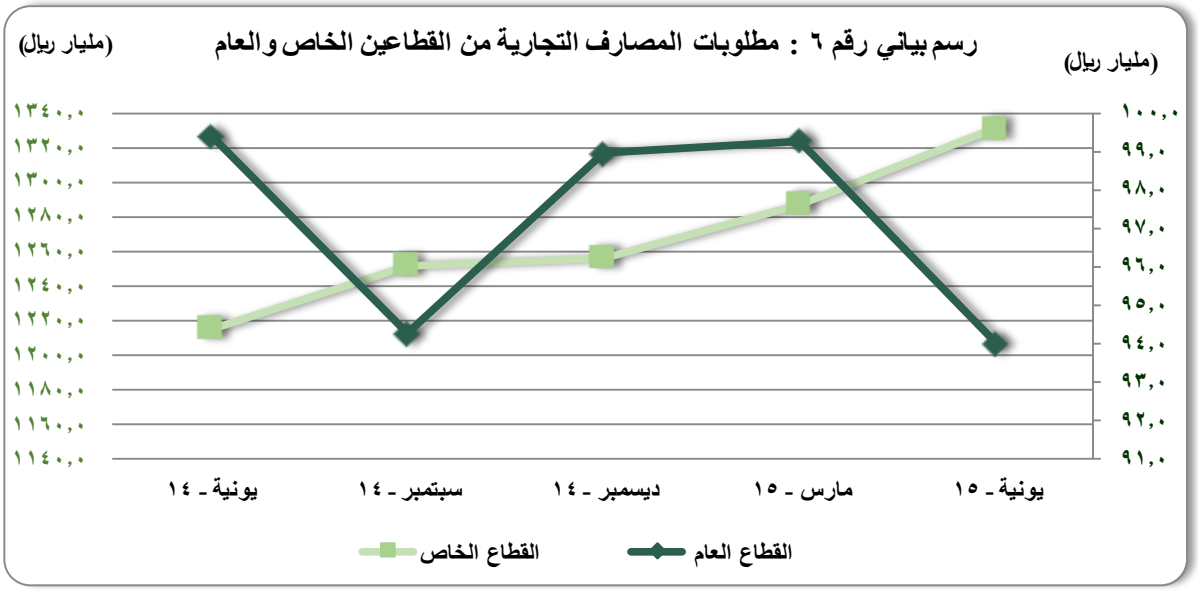

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ٣,٠ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) ليبلغ ٦٨١,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة (٣٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ٦,٨ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٠٧,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين انخفض الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٣,٧ في المئة (٨,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٩٦٦ مليون ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٩ في المئة (٣٧,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٣١٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٣١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (١٠٧,٩ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤,٨ في المئة (٥٣٤,٣ مليون ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٣,٧ في المئة (٦١٦,٣ مليون ريال) ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٠,٨١ في المئة (٣٦٠,٤ مليون ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٧,٦ في المئة (٢,٨ مليار ريال)،

ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٧,٤ في المئة (٦,٥ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢,٣ في المئة (١,٦ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ١,٦ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٣,٢ في المئة (٨,٣ مليار ريال)، وللقطاعات الاخرى بنسبة ٣,٦ في المئة (١٨,٧ مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٩,٦ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ١,٧ في المئة (٦٣٦ مليون ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٨ في المئة (٥,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٩,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٦ في المئة (٣٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م حوالي ١٧,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٦ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٩,٨ في المئة (٢٤,٩ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م حوالي ١١,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٨ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة (٨٧٧,٨ مليون ريال)، وحققت ارتفاعاً نسبته ٨,٧ في المئة (٩٣٠,٥ مليون ريال) مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٤م.

وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٩٥٤ فرعاً، أي بزيادة قدرها ١٧ فرعاً مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٥,١ في المئة (٩٤ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٨ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٨٢,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٠ في المئة (٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٦ في المئة (٢٤,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع

رسم بياني رقم ٧ : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي (مليار ريال)

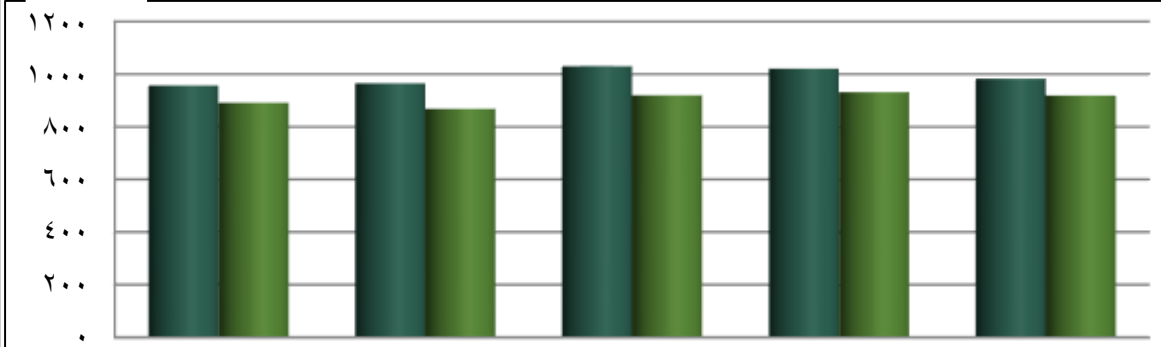

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
مشتريات	٩٥٧,١	٩٦٥,١	١٠٣٠,٢	١٠٢٠,٣	٩٨٢,٠
مبيعات	٨٩١,٣	٨٦٨,١	٩١٩,٧	٩٣٠,٨	٩١٨,٤

المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٣٨,٤ في المئة (٢٢,٨ مليار ريال). في حين انخفضت المشتريات من العملاء بنسبة ٥,٧ في المئة (٦,٢ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٤,٩ في المئة (١٠,٣ مليار ريال). والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٩,٨ في المئة (٤١,٣ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ١,٤ في المئة (٣,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٩في المئة (١٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧٩٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٣ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٥٦,٤ في المئة (٨٧ مليار ريال). في حين انخفضت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٨٢,١ في المئة (٧,٣ مليار ريال)، ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٢٨,٢ في المئة (١,٣ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٠,٠٣ في المئة (٤٨,٨ مليون ريال)، والمبيعات للصيارفة بنسبة ٤٩,٣ في المئة (٨٠٧,٧ مليون ريال)، وللمبيعات خارج المملكة بنسبة ٢١,١ في المئة (٩٤,٣ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نسبته ١,٤ في المئة (٨٣٠ مليون ريال) لتبلغ حوالي ٦٠,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (٧٨٢ مليون ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة (١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاع واردات السلع الأخرى بنسبة ١١,٨ في المئة (٢,٩ مليار ريال)، وواردات الأجهزة بنسبة ٤٦,٣ في المئة (٦٨٢,٦ مليون ريال)، وواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ١١,٢ في المئة (٩٠,٢ مليون ريال). في حين انخفض تمويل واردات السيارات بنسبة ١٢,٢ في المئة (١,٧ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٥,٤ في المئة (٣٤٧,٢ مليون ريال)، والتمويل لكل من واردات المواد الغذائية بنسبة ٤,٦ في المئة (٣٣٤,٦ مليون ريال)، وواردات الآلات بنسبة ٩,١ في المئة (٤٥٤,١ مليون ريال).

رسم بياني رقم ٨ : واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

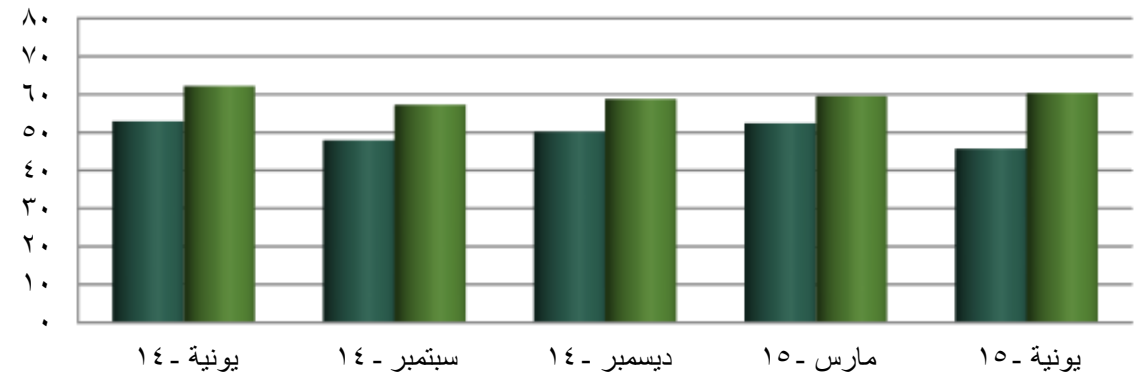

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	٥٢,٩	٤٧,٩	٥٠,٢	٥٢,٤	٤٥,٧
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	٦٢,٢	٥٧,٣	٥٨,٨	٥٩,٦	٦٠,٤

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات انخفاضاً نسبته ١٢,٧ في المئة (٦,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة (٢,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق انخفاضاً نسبته ١٣,٦ في المئة (٧,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. حيث ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٢٧,٨ في المئة (١٥٨,٧ مليون ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ٣,٩ في المئة (٧٥,٢ مليون ريال). في حين انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات السيارات بنسبة ٢٠,٠ في

المئة (٢,٨ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٢١,٣ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ولواردات المواد الغذائية بنسبة ١٢,٢ في المئة (٦٠٦,٤ مليون ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ٣,٨ في المئة (٧٨١,٩ مليون ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ٣٤,٠ في المئة (١,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٨).

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة انخفاضاً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نسبته ٠,١ في المئة (١٢,٢ مليون ريال) لتبلغ حوالي ٢٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٨ في المئة (٢,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ٢٦,٥ في المئة

رسم بياني رقم ٩ :صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

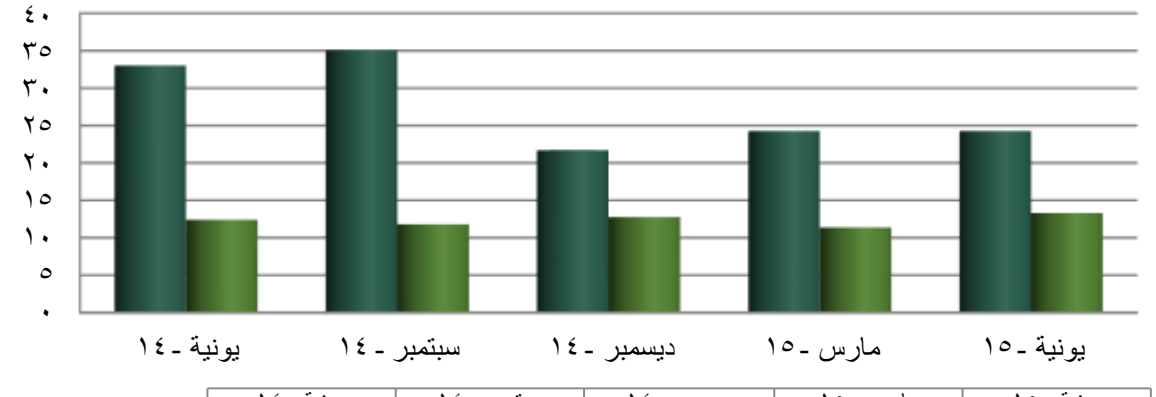

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
الاعتمادات المفتوحة	٣٣,٠	٣٥,١	٢١,٧	٢٤,٣	٢٤,٣
الاعتمادات المسددة	١٢,٤	١١,٨	١٢,٨	١١,٤	١٣,٣

(٨,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ارتفاع تمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ١,٢ في المئة (٢٧١,١ مليار ريال)، وانخفاض تمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ١٤,٦ في المئة (٣٠٥,٤ مليون ريال)، وبلغت قيمة صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني نحو ٤٣ مليون ريال مقارنة بنحو ٢١ مليون ريال في الربع السابق (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع التمويل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٢٨,١ في المئة (٢,٥ مليار ريال). في حين انخفض تمويل الصادرات لأمريكا اللاتينية بنسبة ٤٤,٥ في المئة (١٩٩,١ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ١١,٢ في المئة (١,٣ مليار ريال)، ولدول العربية بنسبة ٢٤,٧ في المئة

(٣٣٩,٣ مليار ريال)، ولدول أوروبا الغربية بنسبة ٠,٣ في المئة (١,٣ مليون ريال)، ولدول أمريكا الشمالية بنسبة ٨٢,٧ في المئة (١٣٢,٩ مليون ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٣٩,٨ في المئة (٥٢٠,٤ مليون ريال).

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٦,٦ في المئة (٢,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٢,٩ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١١,٥ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,١ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٤ مليار ريال وبارتفاع نسبته ٣,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١١,٥ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٨,٥ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م ما يقارب ٤٥١,٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٩٥,٦ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نحو ١٠٨,٣ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٩,٤ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٦,٤ ألف جهاز بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٩,٨ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م حوالي ١٧٥,٣ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٥م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٨ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٩,٥ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٥ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٤٤,٢ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ٢٤٠,١ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٥,٣ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٥ في المئة ليبلغ ٩٠٨٦,٩ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٤ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٥ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٥,٤ في المئة ليبلغ حوالي ١٦,٦ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٦,١ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً نسبته ٢٠,٦ في

رسم بياني رقم ١٠ : مؤشر سوق الأسهم

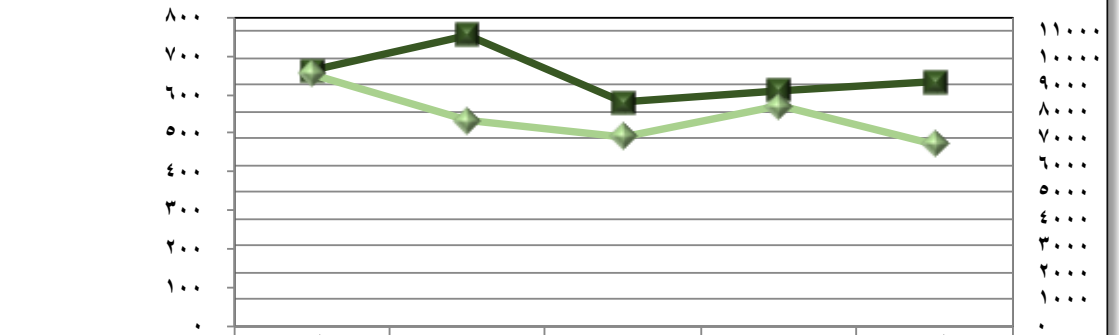

	يونية - ١٤	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥
مؤشر سوق الاسهم	٩٥١٣	١٠٨٥٥	٨٣٣٣	٨٧٧٩	٩٠٨٧
قيمة الاسهم المتداولة	٦٥٥	٥٣٣	٤٩١	٥٧١	٤٧٣

المصدر : تداول، وهيئة السوق المالية.

المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٤م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من ٢٠١٥م بنسبة ١٧,٣ في المئة لتبلغ نحو ٤٧٢,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٤ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً نسبته ٢٧,٨ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٠ في المئة لتبلغ ٢,٠ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٤,٧ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً نسبته ٣,٥ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٤م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ١٥,٤ في المئة ليبلغ حوالي ٨,٢ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٢ في المئة في الربع السابق، وسجل انخفاضاً نسبته ٢٣,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٨ في المئة (٧,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٢٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (١٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٣,٥ في المئة (٤,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٨,٧ في المئة (٧,٧ مليار ريال) ليبلغ ٩٦,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٩ في المئة (١٨,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً نسبته ٢,٤ في المئة (٢,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٤م، وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٠,٤ في المئة (١٠٦ مليون ريال) لتبلغ ٢٣,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٧ في المئة (٤,٨ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعاً نسبته ٨,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٠١ في المئة (١٦ مشترك) ليبلغ ٢٤٢,٨ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة (٣٢٢٩ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٤,٥ في المئة (١١٣٣٦ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٣,١ في المئة (٨ صناديق) ليبلغ ٢٦٣ صندوقاً في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، مقارنة مع ٢٥٥ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,٣ في المئة (٩,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣١٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٦ في المئة (٣٩,٧ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م، فقد ارتفع بنسبة ٥,٩ في المئة (٩٠٨ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٥٧٠,٢ مليون ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٣ في المئة. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٤٩,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٢,٧ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع

السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٣,٥ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٦ في المئة (١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٣ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٤٧,٩ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ١٨,٥ في المئة (٢٩٠,٨ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٩١,٦ في المئة (٧٥٠,٥ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥٢,٢ في المئة (٢,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٨٦,٧ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٧١,٤ في المئة (١٢٨,٥مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٨,٤ في المئة (٧١,٣ مليون ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٢٣,٤ في المئة (١,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٧١,٥ في المئة (٢,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٧,٨ في المئة (٣٢١,٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٥١,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة لكل من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٢٨,٤ في المئة (٣٩٦,٦ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٥ في المئة (٦٥,٧ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٢٩,٨ في المئة (٣٢٩,٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٠ في المئة (٨٣,٦ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٣٩٨,٦ في المئة (٨٣٩,٨ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٧٢,٩ في المئة (٥٦٧,٥ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية بنسبة ٣٩,٠ في المئة (٣٨٠,٧ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٢ في المئة (٤٢٢,٧ مليون ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفاض حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٨,٧ في المئة (٣٨,٦ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٣,٣ مليون ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م

لم تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي أي تعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣م الموافق ١٤٣٦/٦/٢٤هـ بالموافقة على تنظيم الارتباط بعقود المشروعات بحيث لا يتم الارتباط بعقود المشروعات والمشتريات التي تبلغ مائة مليون ريال فأكثر في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة إلا بعد الرفع عنها إلى المقام السامي للنظر في الموافقة على ترسيتها، ويشمل ذلك الأعمال الإضافية على المشروعات القائمة. وكذلك إلغاء الفقرة (١٠) من قواعد وإجراءات معالجة التأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ التي تنص على قيام الجهات الحكومية بترسية العقود مهما كانت قيمتها وتلتزم في حالة العقود التي تزيد قيمتها عن ثلاثمائة مليون ريال برفعها إلى المقام السامي للإحاطة بعد ترسيتها.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧م الموافق ١٤٣٦/٧/٨هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧م الموافق ١٤٣٦/٧/٨هـ بالموافقة على تعديل المادة (الخامسة عشرة) من نظام تعريفة الطيران المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) وتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤م الموافق ١٤٣٦/٧/١٥هـ بالموافقة على تعديل المادة (السادسة) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ، وذلك بإضافة النص الآتي إلى نهايتها: "ويجوز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبة بالنصّ على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية ".
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١م الموافق ١٤٣٦/٧/٢٢هـ بالموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الرابعة والثلاثين) التي عقدت في الكويت يومي ٧ و٨ صفر ١٤٣٥هـ، المتضمن الموافقة على وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للسلطة القضائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوصفة نظاماً استرشادياً لمدة (أربع) سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليه من الدول الأعضاء. كما تمت الموافقة على وثيقة الاستراتيجية الاسترشادية لدول مجلس التعاون للحكومة الإلكترونية التي اعتمدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته المشار إليها، وذلك بصفة استرشاديه.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١م الموافق ١٤٣٦/٧/٢٢هـ بالموافقة على تنظيم المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٨م الموافق ١٤٣٦/٧/٢٩هـ بالموافقة على تعديل المادة (الرابعة والعشرين) من نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ، وذلك بما يجيز للمحكمة المختصة تضمين حكمها نصاً بنشر ملخص الحكم على نفقة المحكوم عليه في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، أو في أقرب منطقة له إن لم يكن في مكان إقامته صحيفة محلية، أو بالطريقة التي تراها المحكمة مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٥م الموافق ١٤٣٦/٣/٧هـ بالموافقة على توحيد مكافأة أعضاء مجالس الإدارة لجميع المؤسسات والهيئات والأجهزة الحكومية بمبلغ (٢٠٠٠) ريال عن كل جلسة، وبحد أقصى (٣٠,٠٠٠) ألف ريال في السنة الواحدة لكل عضو، ويصرف للقادم من خارج مدينة الاجتماع من غير الموظفين (١٥٠٠) ريال وقيمة تذكرة طيران (درجة أولى) من مدينته إلى مدينة الاجتماع ذهاباً وإياباً، أما الموظفون فيعاملون وفق الأنظمة واللوائح المطبقة عليهم.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١م الموافق ١٤٣٦/٨/١٤هـ بالموافقة على القواعد التي تنظم وتحكم الرقابة على تلقي الجهات الحكومية هبات وتبرعات.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١م الموافق ١٤٣٦/٨/١٤هـ بالموافقة على تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١م الموافق ١٤٣٦/٨/١٤هـ بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام الصندوق السعودي للتنمية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٨) وتاريخ ١٣٩٤/٨/١٤هـ، وذلك على النحو التالي :

١- تعديل المادتين (الأولى) و (الرابعة) من النظام، بما يجيز للصندوق تقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، وإقرار قواعد وشروط تقديم هذه المنح، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته (٢ في المئة) من صافي دخل الصندوق.

٢- تعديل المادة (السابعة) من النظام، بما يجيز لمجلس إدارة الصندوق تحديد نسبة مساهمة الصندوق من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على ألا يتجاوز مبلغ القرض المقدم لأي مشروع نسبة (٥ في المئة) من رأس مال الصندوق، وأن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١م الموافق ١٤٣٦/٨/٢١هـ بالموافقة على تطبيق عدد من قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة في دورته (الخامسة والثلاثين) والتي عقدت في الدوحة يوم والمتضمنة ما يلي :

١- اعتماد الخطة الخليجية "المحدثة" (٢٠١٤/٢٠٢٥م) للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

٢- استمرار العمل بصفة استرشاديه بكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون التي سبق وأن اعتمدها المجلس الأعلى، وذلك إلى حين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية لدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

٣- اعتماد إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤- اعتماد نظام الغذاء الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة استرشاديه لمدة عامين.

٥- الموافقة على ما انتهت إليه هيئة الاتحاد الجمركي فيما يخص بعض متطلبات المرحلة النهائية للاتحاد الجمركي.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٥م الموافق ١٤٣٦/٨/٢٨هـ بالموافقة على تحديد نطاق إشراف وزارة التجارة والصناعة على الهيئة السعودية للمهندسين الوارد في المادة (الأولى) من نظام الهيئة، ليشمل مراجعة جميع اللوائح المتعلقة بنظام الهيئة بعد إقرارها من الجمعية العمومية والتأكد من مطابقتها لأحكامه، وتزويد الهيئة الوزارة بنسخ من الحسابات الختامية للهيئة بعد اعتمادها ونسخ من القرارات المالية والإدارية، وليشمل كذلك اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والآليات والتدابير بما في ذلك الطلب من مجلس الوزراء حل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة إذا انتهت مدة مجلس الإدارة ولم تتوصل الجمعية العمومية إلى انتخاب مجلس إدارة جديد أو حدث خلل يعوق عمل الهيئة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٥م الموافق ١٤٣٦/٨/٢٨هـ بالموافقة على تعديل الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٤) المشار إليه ليكون رفع التقرير المنصوص عليه في تلك الفقرة إلى مجلس الوزراء كل ثلاث سنوات، مع مراعاة أن يشتمل التقرير على عدد من البيانات من بينها قياس تأثير تطبيق القرار على جودة الخدمة الطبية المقدمة للمواطن وتوافرها له بيسر وسهولة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢م الموافق ١٤٣٦/٩/٥هـ بالموافقة على إحلال اسم (وزارة التعليم) محل اسم كل من (وزارة التعليم العالي) و(وزارة التربية والتعليم) وإحلال اسم (وزير التعليم) محل اسم كل من (وزير التعليم العالي) و(وزير التربية والتعليم) أينما وردت تلك الأسماء في الأنظمة والتنظيمات والمراسيم والقرارات

والأوامر والتعليمات.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢م الموافق ١٤٣٦/٩/٥هـ بالموافقة الموافقة على تفويض معالي وزير المالية – أو من ينيبه – بالتوقيع على مشروع اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩م الموافق ١٤٣٦/٩/١٢هـ بالموافقة على تعديل اسم الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى (الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٢م الموافق ١٤٣٦/٦/٢٩هـ وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأن مراجعة الأنظمة والتنظيمات والأوامر التي تأثرت بالأمر الملكي الكريم رقم (أ/٦٩) وتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ القاضي بإلغاء عدد من الأجهزة، ما يلي :

١- تشكيل لجنة مؤقتة برئاسة وزير التعليم وعضوية عدد من مديري الجامعات يصدر بتسميتهم أمر من المقام السامي، تكون مهمتها مباشرة الاختصاصات التي كانت مسندة إلى مجلس التعليم العالي الملغى بالأمر الملكي المشار إليه، المتعلقة بالأمور التنفيذية المستمرة اللازمة لتسيير أعمال الجامعات، وذلك إلى حين صدور نظام الجامعات والعمل.

٢- استمرار وزارة الخدمة المدنية في مباشرة عدد من الاختصاصات ذات الصلة بشؤون الخدمة المدنية.

٣- تشكيل مجلس إدارة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، يحل محل هيئتها العليا الملغاة بالأمر الملكي المشار إليه، ويمارس الاختصاصات والمهام التي كانت موكلة إليها، على أن يرأس مجلس الإدارة رئيس المدينة، ويضم في عضويته ممثلين من الجهات الحكومية المعنية، وثلاثة من ذوي الخبرة في مجال نشاط المدينة.

٤- تشكيل مجلس إدارة لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، يحل محل المجلس الأعلى للمدينة الملغى بالأمر الملكي المشار إليه، ويمارس الاختصاصات والمهام التي كانت موكلة إليه، على أن يرأس مجلس الإدارة رئيس المدينة، ويضم في عضويته ممثلين من الجهات الحكومية المعنية.

٥- استمرار لجنة تنسيق خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في القيام بمهماتها إلى حين إعادة النظر في وضعها وفقاً للإجراءات النظامية.

٦- استمرار العمل بجميع الاستراتيجيات والقرارات وما في حكمها الصادرة من الأجهزة الملغاة بالأمر الملكي المشار إليه، وذلك إلى أن يتم تعديلها أو إنهاء العمل بها.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/٤م الموافق ١٤٣٦/٣/١٤هـ بالموافقة على تخفيض أسعار وقود الطائرات عن السعر المعلن عنه، حيث يخفض بمبلغ (١٥) هللة عن كل لتر في كل من مطار الملك عبدالعزيز الدولي ومطار الملك خالد الدولي. ويخفض بمبلغ (٢٠) هللة عن كل لتر في باقي مطارات المملكة. ويطبق هذا التخفيض على جميع شركات الطيران التي تستخدم المطارات السعودية.